تأثير حروب الجيل الرابع

في القارة الافريقية: الشركات العسكرية الخاصة انموذجاً

م.م. فنر عماد خليل/ كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل

المستخلص

إنَ عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والعمليات التي تشنها تندرج في أعمال حروب الجيل الرابع، اذ إنَ تلك الشركات تستخدم أدوات الحرب واساليبها في سبيل تحقيق أهدافها أو اهدف مستأجريها من الدول أو الفواعل من غير الدول، وهذا ما يثير القلق من أن تلك الشركات العسكرية الخاصة يمكن ان تتحول الى قانون قائم بذاته، وهذا ما سيسهم في ادخال مزيد من الجماعات المسلحة الى مناطق سبق ان مزقتها الحروب، مثل القارة الافريقية وتصطدم مع القوات الخاصة المحلية، حينها سيشهد العالم فوضى عارمة وحروب قائمة، طموح المتحاربين فيها الربح فحسب، وابرز تداعياتها تعقيد الحروب واطالة امدها، أو حتى احيائها من جديد، وانتهاك حقوق الانسان وتفاقم جرائم الابادة، فضلاً عن عدم الاستقرار الذي ستشهده الدول أو مناطق بعينها، ومن ثم التداعيات على مستقبل الدولة وتهديد وظائفها الاساسية في الأمن والحماية.

الكلمات المفتاحية:

حروب الجيل الرابع– الشركات الامنية والعسكرية الخاصة– القارة الافريقية.

"The Impact of Fourth-Generation Warfare on the African Continent, Private Military Companies as a Model"

M.M. Fanar Emad Khalil

College of Political Science, University of Mosul

Abstract

The work of private military and security companies and the operations they carry out fall within the scope of fourth-generation warfare, as these companies use the tools and methods of war to achieve their goals or the goals of their state or non-state actors. This raise concerns that these private military companies could become a law in their own right, which would contribute to the introduction of more armed groups into areas previously torn apart by wars, such as the African continent, and clash with local special forces. At that time, the world would witness widespread chaos and ongoing wars, in which the only ambition of the belligerents is profit. The most prominent repercussions are the complication of wars and their extension, or even their revival, the violation of human rights and the exacerbation of genocide crimes, in addition to the instability that countries or specific regions will witness, and then the repercussions on the future of the state and the threat to its basic functions in security and protection.

keywords

Fourth generation warfare - private security and military companies - the African continent

المقدمة

تطورت أجيال الحروب الحديثة بشكل ملحوظ منذ معاهدة "ويستفاليا" عام ١٦٤٨ وعلى مدى أربعة قرون، فبعد ان استمر الجيل الاول من المعارك العسكرية اكثر من ٢٠٠ سنة، ازدادت وتيرة التطورات السريعة لأجيال الحروب التالية بصورة غير مسبوقة، وكان لكل جيل من الحروب تداعيات مختلفة، الا ان تداعيات الجيل الرابع المتمثل بنشاط الشركات الامنية والعسكرية الخاصة، كان لها وقع خطير وتهديد لسيادة الدولة، اذ أدت تلك الشركات دوراً في بعض الصراعات داخل الدول لاسيما في القارة الافريقية، وأضافت تلك الشركات العسكرية والامنية الخاصة طبقة من التعقيد إلى الصراعات، كونها تعمل بإشراف ومساءلة أقل من القوات العسكرية النظامية، ويمكن أن يؤدي تورطهم إلى تفاقم العواقب السلبية، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان وزيادة عدم الاستقرار، وعليه اصبح من الضروري تنظيم ومراقبة أنشطة هذه الشركات في مناطق النزاع للتخفيف من تأثيرها السلبي على الدول.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث العلمية في تناول موضوع حيوي يعرض تنظير علمي لأجيال الحروب كما تطرحها الأكاديميات الاستراتيجية العسكرية بشكل منهجي، أما أهمية البحث العملية فتكمن في دراسة تأثير تلك الأجيال من الحروب على دول القارة الافريقية، وتحديد ما ستتمخض عنه تداعياتها على مستقبل الدولة ووظائفها النظامية.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة تأثير اتجاهات الحروب الحديثة على دول القارة الافريقية، وتحليل كيفية تغيير اساليب وتقنيات الحروب مع مرور الوقت، لاسيما التي تستخدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بوصفها نموذج قادر على أداء القوة.

اشكالية البحث

يقوم البحث على استعراض وتفكيك إشكالية رئيسة تنبع من تساؤل مؤداه، هل ان تطور أجيال الحروب وتصاعد دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بوصفها فاعل مؤثر في السياسة الدولية، سينتج تهديدات جديدة لوظائف الدولة لاسيما في القارة الافريقية، قد تستدعي توسيع مفهوم الامن، وتطوير اشكال جديدة للتنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، ومن ذلك يثار تساؤلات عدة:

١. ما هي أجيال الحروب وما هو الفاصل المحدد لتطورها ؟
٢. لماذا تختار الدول الاستعانة بشركات مأجورة، وكيف ستؤدي خصخصة الحرب الى احداث تغيير في طبيعة الاعمال الحربية ؟
٣. ما تأثير الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فيما يتعلق بالسياسة الدولية، وانعكاساتها على مناطق النزاع بوصفها بيئة صالحة للحرب المأجورة ؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الفوضى الناجمة عن التحول الذي ستشهده أجيال الحروب، سيعزز من سوق الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، اذ ستظهر جيوش جديدة تعتمد على التعاقد مقابل الاجر، لتشغل الفراغ الامني الذي تخلفه القوات النظامية مما يعني زيادة الربح وزيادة في التنافسية وهو ما سيجعل وسائل الحرب متوافرة لكل من يستطيع تحمل نفقاتها ، وستبحث تلك الشركات الخاصة عن فرص جديدة في مناطق النزاع .

منهج البحث

استخدمنا في البحث المنهج الوصفي الذي يفيد في عرض وبيان تطور أجيال الحروب، ودراسة تأثيراتها، كما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل الظواهر والتداعيات التي ستؤثر في الدول الافريقية ضمن حدود البحث.

هيكلية البحث

ضمن هذا البحث سنعرض مقدمة وثلاثة مطالب: يتناول الاول: أجيال الحروب وتطور انواعها، ويتناول الثاني: حروب الجيل الرابع وادوار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، ويحلل الثالث: تداعيات الشركات العسكرية والامنية الخاصة في القارة الافريقية وتحديات سيادة الدولة، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات نهاية البحث.

المطلب الاول

أجيال الحروب وتطور أنواعها

إن مصطلح الجيل يعني النقلة النوعية المؤكدة التي تشهدها الحرب وتوصيف التطور الحاصل في الحروب من حيث الادوات المستعملة وطريقة ادارتها من جيل الى جيل، والحرب من جيل الى آخر لا تتغير أهدافها، وهذا التسليم يقودنا الى ان غاية الحرب اشمل من مجرد تحقيق الانتصار الميداني في أرض المعركة والحاق الهزيمة بالعدو، فالحرب تعني السيطرة، واجبار الخصوم على تعديل سلوكهم، والحرب تهدف الى تحقيق المصالح القومية للدولة، والمتمثلة في الحفاظ على البقاء والامن ودعم الاستقرار وتعزيز النفوذ والقوة والمكانة الإقليمية والدولية، ومع الإقرار بتلك الأهداف، يمكن القول ان ما يخضع للتغيير هو طبيعة الحرب، فقد طرأت عليها تحولات عدة لتصل الى الجيل الرابع يتمثل اهمها بالاتي[1]:

١. تراجع الصراعات بين الدول في مقابل تزايد الصراعات الداخلية، بين الدولة والفواعل المسلحة من غير الدول، من دون نفي ان هذه الصراعات الداخلية تكون نتيجة تدخل بعض الدول دعماً للأطراف المتحالفة معها.

٢. تصاعد التعاون بين الفواعل المسلحة من غير الدول وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الدولية، على الرغم من اختلاف أهدافهما كلياً، الا ان المصالح المشتركة تدفعهما للتعاون مما يؤدي لتزايد حدة الفوضى الأمنية.

٣. انتشار الصراعات الممتدة التي تستمر لفترات طويلة، من دون تحقيق الأهداف أو التمكن من حسم الصراع في المدى القصير، أدى الى الاتجاه نحو الانخراط المحدود بمعنى تجنب التورط العسكري المباشر في الصراعات، والاعتماد على الوكلاء من الفاعلين المسلحين من غير الدول، وتوفير الدعم المادي والعسكري لهم.

٤. استغلال الفواعل المسلحة من غير الدول للتطور التكنولوجي، لاسيما في تصنيع المتفجرات، واستخدام الطائرات المسيرة (الدرونز)، للقيام بعمليات قتالية بهدف الترويع.

٥. تلاشي الخطوط الفاصلة بين حالتي الحرب والسلم، لاسيما مع لجوء دول أو فواعل مسلحة من غير الدول، الى توظيف الحرب (السيبرانية) والمعلوماتية في مواجهة الخصوم.

٦. تراجع الولاء للدولة الوطنية في مقابل صعود الولاءات الفرعية لكيانات أو قضايا عابرة لحدود الدولة، مثل السعي لإقامة أقاليم انفصالية ومنحها الولاء من دون الدولة، وهو ما أدى لانتشار التطرف الديني والقومي والطائفي، ومن ثم تنوع أساليب المواجهة والصراع[٢].

إنَّ ما سبق من تحولات كان من اسباب التطور المستمر لأجيال الحروب ووصولها الى الجيل الرابع، والتي بحسب الباحثين قد تصل حتى الجيل السابع من الحروب التي تستهدف العقول وتتلاعب بالأفكار وتنتج جيل جديد يمكن توجيهه لما هو مكيف ثقافياً، الا ان تلك الطروحات لم يحسم الجدل بشأنها ولم تصل الى حد الان لمستوى التنظير الأكاديمي، وهناك من يتوقف عند الجيل الخامس، ويعني بها الحرب الممتدة حتى هزيمة الخصم، عبر تفجير الدولة من الداخل، من خلال اثارة التناقضات والانقسامات المجتمعية وتعميقها، وتوظيف أساليب الحرب الاقتصادية والمعلوماتية والنفسية وتفعيل عنصر الدعاية (البروباغندا)، ويراها البعض أنها نتاج للتكنولوجيا الجديدة مثل

تكنولوجيا "النانو"، بينما يعد البعض حرب المعلومات واستخدام التكنولوجيا، بانها تندرج ضمن الجيل السادس من الحروب، وعلى أي حال فإن تصنيف أجيال الحروب غير خاضع لتقسيم مطلق او توافق عام، وانما هو مجرد تنظيرات تميز جيل عن سابقه من دون ان يعني ذلك انفصال جيل عن الاخر، او انكفاء صنف عن الذي تلاه.

أولاً: حروب الجيل الأول (المواجهة المباشرة)

في السياسة الدولية تعد حروب الحقبة الممتدة منذ معاهدة "ويستفاليا" عام ١٦٤٨ حتى العام ١٩٤٥، حروب تقليدية والتي كانت تُدار بين جيوش نظامية بتكتيكات "الخطوط والصفوف"، على أرض قتال محددة بين جيشين يمثلا دولتين في مواجهة مباشرة، العسكريين فيها مميزين عن المدنيين في كل الأمور، سواء في الزي أو التحية أو التدرج الدقيق في الوظائف والرتب، إلا أنه ومع منتصف القرن التاسع عشر بدأت ساحة تلك المعارك في الانهيار، فطبيعة القتال تغيرت مع تطور الأسلحة، حيث تأثرت المنظومة المنضبطة بساحة القتال، بتطور أسلحة الحرب وزيادة حجم تدميرها، ما أدى الى تحول ساحة القتال من الهجوم والدفاع، والمبارزة، والكمين، والالتفاف، والحصار، لميدان من الفوضى يصعب فرض النظام في أنحائه، اذ ظهرت المواجهة البحرية والجوية والقصف المدفعي، والذي جعل الاستمرار في القتال بالتشكيلات الخطية وتكتيكات الصفوف والخطوط صعباً للغاية من ناحية التكاليف البشرية[٣].

ثانياً: حروب الجيل الثاني (كثافة النيران)

ضمن هذا الجيل بقيت الحرب تقليدية بين دولتين أو أكثر مع تغير في التسلح وطرق المواجهة، اذ تم ادخال المدافع والدبابات والطائرات الى ساحة المعركة، وهذا النوع ظهر خلال وبعد الحرب العالمية الأولى، وذلك من خلال القوة الشاملة للنيران معظمها من المدفعية غير المباشرة[٤]، ومن ضمنها مدفعية الدبابات، بحيث تتمكن من تدمير مواقع العدو قبل مواجهته، وحسب القانون العسكري للجنرال الفرنسي "فرديناند فوش" فان "المدفعية تفتح والمشاة

يحتلون"[٥]، وضمن هذا الجيل ايضاً تم استخدام "المناورة" في الحرب، المستندة على السرعة والمفاجأة والتشتيت الذهني للعدو، وتشتيت قواته بحرمانه من السيطرة عليها أثناء القتال، ومن الناحية التكتيكية، تسعى القوات في الهجوم للوصول الي عمق العدو، والعمل على انهيار أنساقه التالية واحتياطاته، أما في الدفاع، فإن القوات المدافعة تسعى دائماً لحصار العدو ثم تجزئته، ولا مجال للمنافسة التقليدية على الخطوط المنتظمة في حروب الجيل الثاني، فهي حرب ليست خطية بالشكل الذي كانت تقاتل به القوات في حروب الجيل الأول[٦] .

ثالثاً: حروب الجيل الثالث (الحرب الشاملة)

ظهر هذا الجيل في العام ١٩٤٥، عندما صنعت الولايات المتحدة الامريكية قنبلتين ذريتين، تعتمد احداهما على الانشطار الذري، وتعتمد الأخرى على الاندماج الذري، وقد تم استخدامهما بالفعل ابان الحرب العالمية الثانية لضرب اليابان في يومي ٦ و ٩ اب ١٩٤٥، حينها أدرك العالم أن قوة السلاح التدميرية وتأثيراته الهائلة قد تزيل مدناً بأكملها بضربة واحدة، فهي حرب شاملة لا يتم فيها تمييز المدني عن العسكري، تسخر فيها كل الجهود والموارد السياسية والاقتصادية والديمغرافية والثقافية والدعائية للمجهود الحربي، وتعد كل رقعة في الدولة وكل هدف مدني أو عسكري مسرح للعمليات وهدف مشروع، فالدولة أو مجموعة الدول المشاركة في هذا النوع من الحروب ستتأثر تأثراً مباشراً بالمعارك واساليبها ، من حروب قصف جوي، حروب خاطفة، حروب الأرض المحروقة، حروب الإبادة الجماعية، الاحلاف الدولية، حروب استباقية او وقائية، الحرب الباردة، الحرب بالوكالة، الحروب العقائدية الشاملة، وهذه الانواع من الحروب لا تنتهي الا بالإبادة او الاستسلام، وهي حروب تتميز بسيادة الروح العالية للجيوش الوطنية، في حماية سيادة الدولة[٧] .

بعد استعراض الأجيال الثلاثة للحروب فالملاحظ أن الحد الفاصل المؤكد في الحروب التقليدية ضمن الجيل الأول والثاني والثالث هي حروب تعتمد على الأسلحة والجيوش الوطنية بشكل أساسي سواء للدفاع أو الهجوم وحتى لمسك الأرض، بغض النظر عن نوع الأسلحة المستخدمة، بينما أجيال الحروب التالية والتي سنركز من خلالها على الشركات العسكرية الخاصة، فيبدو انها بدأت تستغني عن الجيوش الوطنية لصالح أساليب مختلفة مثل الشركات العسكرية الخاصة، والحرب الهجينة[٨]، والحرب اللامتماثلة[٩]، والحرب الالكترونية (CyberWars)[١٠]، مما قد يستدعي من الدول لمسايرة التطور أن تتخلى بشكل تدريجي عن جيوشها واسلحتها في المستقبل القريب، لكن ماذا عن وظيفة الدولة الأساسية في القدرة على الحماية؟ هنا تظهر الدول الهشة من الدول الفاعلة، اذ ان عملية بناء الدولة تبدأ من توفير الامن الداخلي وقدرة الدفاع ضد الغزو الخارجي، مروراً بتوفير واعادة توزيع الخدمات العامة، وانتهاءً بوضع السياسات التنموية الشاملة لتحقيق الشرعية السياسية، وحين تفقد الدولة وظيفتها في الحماية أو تقوم بتوكيل هذه الوظيفة الى فاعلين من غير الدول أو الى الشركات العسكرية الخاصة، فان مستقبل الدولة الوطنية ينذر بخطر التلاشي والاضمحلال، اما اذا كانت الدولة فاعلة وهي من تقوم باستثمار الفاعلين من غير الدول أو الشركات العسكرية الخاصة لخدمة أهدافها في الداخل او الخارج فهذا يعني مسايرة التطور وعده مصدر قوة لصالح الدولة.

المطلب الثاني

حروب الجيل الرابع وأدوار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

يعرف الباحثون في العلوم العسكرية حروب الجيل الرابع على انها "حرب تفقد فيها حكومات الدول احتكارها لاستخدام القوة، بسبب صعود تنظيم مسلح غير حكومي"[١١]، اذاً هي حروب لا متماثلة، بمعنى ان اللادولة تحارب لا دولة اخرى، أو لا دولة تحارب دولة، وقد أطلق مصطلح الجيل الرابع لأول مرة عام ١٩٨٩ من قبل الخبير العسكري الامريكي الكولونيل "وليام اس. ليند William S. Lind"، عندما صيغت حروب الجيل الرابع بنفس مفهوم "الحرب اللامتماثلة" أي الصراع الذي يتميز بعدم تكافؤ التسلح ولامركزية الإجراءات[١٢]، وعلى الرغم من أن الحرب اللامتماثلة قد شهدت انواعاً عبر التاريخ الا انه يمكن القول ان ابرز ما يجسدها هو حروب التحرير والمقاومة التي خاضتها الشعوب العربية، في العراق، وليبيا والجزائر، ضد الاستعمار الاجنبي مطلع القرن العشرين حتى منتصفه.

وبعد تطور الاوضاع وتشابك العلاقات ظهرت حروب لا متماثلة بين الفاعلين من غير الدول استخدموا في عملياتهم وسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، والمعارضة السياسية والعمليات الاستخباراتية، وتميز أسلوب حرب الجيل الرابع بالعنف الجسدي كما في حالات الترويع التي تقوم بها الجماعات المسلحة المتطرفة، كما تتميز بأنها تتضمن صراعات معقدة وطويلة الأجل، قد تعمل بتكتيكات الترويع التي يستخدمها (الإرهابيين)، والتي تستند على قاعدة غير وطنية، أو عبر الأوطان، حين يتم توظيفها سياسياً، فهي تدار بشكل شديد اللامركزية، تشن هجوماً مباشراً على ثقافة أيديولوجية العدو، كما تقوم أيضاً بأعمال إبادة جماعية ضد المدنيين، وبذلك تختلف عن المعتاد في استخدام القوات المسلحة للإطاحة بالدولة، اذ تستهدف المدنيين للإطاحة بالقوات المسلحة ثم الإطاحة بالدولة، ونتيجة لذلك تعتمد حروب الجيل الرابع على أساليب التمرد وحروب العصابات، ويظهر فيها نوع من العمليات النفسية

المتطورة للغاية، وخاصة من خلال التلاعب بوسائل الإعلام، فهي تستخدم جميع الضغوط المتاحة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، وأفضل بيئة لها هي مرحلة ما يُعرف بـ"الصراعات خفيفة الحدة" والتي تنشب بين الجماعات المسلحة والجيش الحكومي، والعنصر الأكثر تعقيداً في التعامل مع تلك الحروب هم السياسيون غير المسلحون والذين ينتهجون أسلوب العنف الذهني، للممارسة إبادة الخصوم[١٣] .

وعلى الرغم من ذلك التوصيف الذي يخص حروب الجيل الرابع بالمواجهة بين الدولة والتنظيم الذي لا يحمل صفة الدولة بالتعميم، الا انه يمكن استنتاج فارق رئيس بين التنظيم النضالي الوطني، وبين التنظيم الارهابي اللاوطني، الاول يطالب بالتحرر الوطني وينبثق من ابناءه المخلصين، والثاني يطالب بالتفكك والاضعاف الوطني ويتكون من خليط من الجنسيات العابرة للحدود، وبين هذا وذاك ظهرت تنظيمات اخرى لكنها انشأت من قبل الدول نفسها وتحت رعايتها وتمويلها في بعض الاحيان ومن ذلك الشركات العسكرية والامنية الخاصة. وهذا ما يهمنا في تطور حروب الجيل الرابع انها بدأت تأخذ المقبولية والاعتراف الدولي بمشروعيتها كما في تلك الحروب التي تشنها الشركات العسكرية الخاصة، التي تعتمد على مقاتلين قد لا يحملون جنسية الدولة التي تكون ميدان العمليات.

أولاً: مفهوم الشركات الامنية والعسكرية الخاصة

الشركات الامنية والعسكرية الخاصة هي الشركات التي تنفرد بالعمل العسكري والامني ومن ضمنها شركات التجسس وتزويد المعلومات الاستخبارية، وشركات الحماية وغير ذلك مما له صلة، وقد برزت في الساحة الدولية مما استدعى الاهتمام بها ان تندرج ضمن جيل جديد من الحروب، لكون اعمالها العسكرية والامنية وتدخلها في الصراعات الدولية قد عكس شبكة معقدة من العلاقات ونتجت عنها اثار سياسية واقتصادية وعسكرية[١٤] .

أهم ما يميز الشركات الامنية والعسكرية الخاصة انها تتخصص بتقديم خدمات عسكرية وامنية للدول والمنظمات الدولية والافراد الذين يحتاجون الى حماية خاصة، وتتكون من عدة مئات من الجنود المدربين تدريباً عالياً ومجهزين بمعدات قتالية هجومية ودفاعية، وقد شكلت الشركات الامنية والعسكرية المتعاقدة مع الولايات المتحدة الامريكية ما نسبته ٥٢٪ من القوة العاملة على الارض أثناء احتلال افغانستان عام ٢٠٠١، والعراق عام ٢٠٠٣، وتتميز تلك الشركات بانها انشأت بالأساس لتحقيق الربح المادي، وعليه تختلف عن الجيوش النظامية من حيث العقيدة والقيادة العسكرية[١٥] .

وفي تعريف الشركات العسكرية والامنية الخاصة فان وثيقة "مونترو" التي وضعتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر عام ٢٠٠٨، تقدم تعريفاً مبني على الوظيفة التي تقوم بها الشركات، على انها: "كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية و/ او امنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها . وتشمل الخدمات العسكرية والامنية . بوجه خاص، توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمباني والاماكن الاخرى؛ وصيانة نظم الاسلحة وتشغيلها؛ واحتجاز السجناء؛ وتقديم المشورة او التدريب للقوات المحلية ولموظفي الامن"[١٦] .

أما مجلس حقوق الانسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة فيعرف الشركات العسكرية والامنية الخاصة بانها: "كيان اعتباري يقدم، لقاء مقابل مادي، خدمات عسكرية و/ او امنية بواسطة اشخاص طبيعيين و/ أو كيانات قانونية" ويوضح التعريف المقصود بالخدمات العسكرية على انها "الخدمات المتخصصة المتعلقة بالعمل العسكري، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي والاستخبارات والتحقيقات وعمليات الاستطلاع البري أو البحري أو الجوي، وعمليات الطيران اياً كان نوعها، بطيار أو بلا طيار، والمراقبة بالسواتل الصناعية، واي نوع من انواع نقل المعارف بواسطة تطبيقات عسكرية، والدعم المادي والتقني للقوات المسلحة وغير ذلك من الانشطة ذات الصلة"، اما المقصود بالخدمات الامنية فهو: "الحراسة او الحماية المسلحة للمباني والمنشآت والممتلكات والاشخاص، وأي نوع من أنواع نقل

المعارف بواسطة تطبيقات امنية وشرطية، ووضع وتنفيذ تدابير امنية استخباراتية، وغير ذلك من الانشطة ذات الصلة"[١٧].

ويتبين من التعريفين الانفين أن الشركات العسكرية والامنية الخاصة تعرف بوظيفتها ومهماتها التي تؤديها، بوصفها شركة للخدمات العسكرية والامنية، والاشارة الى انها كيانات تجارية، الغرض أو الهدف منها وهو تحقيق الربح المادي الذي يميزها عن التنظيمات المسلحة الاخرى كالمرتزقة والميليشيات، ما يعني ان عامل الاجر المادي خط فاصل لما هو مشروع وغير مشروع في عمل تلك الشركات.

وفقاً لذلك يمكن تعريف الشركات العسكرية الخاصة بانها: شركات تفوضها الدول لاستخدام القوة في النزاعات المسلحة بدلا عنها مقابل أجر مالي يتلقاه موظفوها نظير خدماتهم العسكرية، وهم بذلك ملزمون باحترام بعض مبادئ القانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية ذات الصلة كوثيقة "مونترو"[١٨] وجهود الأمم المتحدة لمكافحة الارتزاق[١٩] تحت طائلة تحمل المسؤولية الدولية عن أية انتهاكات أو جرائم دولية.

ثانياً: تطور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها في الحروب الحديثة

ظهرت الشركات العسكرية والامنية الخاصة كفواعل ذات تأثير في العلاقات الدولية منذ وقت مبكر إذ مثلت بداية حقبة الاستعمار الاوروبي لدول العالم، ظهور عدة شركات لرعاية المرتزقة، أبرزها شركة الهند الشرقية، وكذلك عملت معظم الدول الاستعمارية مثل فرنسا واسبانيا والولايات المتحدة الامريكية منذ القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين على رعاية شركات عسكرية وامنية لمهام محددة[٢٠]، لتصبح الشركات العسكرية والامنية الخاصة هي شكل جديد من اشكال اللجوء لاستعمال القوة في السياسة الدولية، وتطور دور هذه الشركات الخاصة بعد الحرب الباردة وانقسمت وفقاً لاختصاصاتها الى نوعين: شركات عسكرية خاصة، وشركات الحماية الأمنية،

فاصبح مجال عمل النوع الأول هو خوض الحروب بالوكالة عن الدول، بينما كان مجال عمل النوع الثاني توفير الحماية اللازمة من الاعتداءات للشخصيات العامة والمقرات الدبلوماسية والقنصلية ومناجم الثروات الطبيعية وابار النفط وغيرها من المنشآت ذات الأهمية[٢١].

فالتغيير الحاصل في وظيفة الشركات العسكرية والأمنية، أنها أصبحت تشارك في الصراعات والحروب كما حدث في زائير وانغولا، وبدأت الدول استئجار مثل تلك الشركات لتأمين مصالحها الوطنية والدولية وعلى سبيل المثال فقد استأجرت حكومة نيجيريا شركات عسكرية خاصة لمحاربة جماعة "بوكو حرام"، وحدث التطور الأكبر في دور الشركات العسكرية والامنية الخاصة عندما بدأت تشن حروباً بالنيابة عن الدول منذ انتهاء الحرب الباردة، ونمت بفضل الولايات المتحدة الامريكية ورعايتها للقيام بمهام تنفيذ مخططاتها في اعادة رسم معالم الخرائط السياسية الدولية لعدد من دول العالم، لتوالى دول العالم العظمى الاعتراف بمشروعيتها والسير على خطى الولايات المتحدة الامريكية، وحتى المنظمات الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة قد عهدت الى الشركات الامنية والعسكرية الخاصة تنفيذ البرامج الخاصة بالمنظمة كعمليات حفظ السلام في انغولا، والبوسنة والهرسك، ورواندا، والسودان وموزمبيق وغيرها من الدول[٢٢].

ويتضح من ذلك ان تطور الشركات العسكرية والامنية الخاصة، ادى إلى ايكال مهمات عسكرية لها طبيعة خاصة تمتد ضمن أداء استشارات عسكرية، أو مهام حماية وتأمين، أو دعم لوجيستي، أو مهام تنظيمية، أو دفاعية أو حتى هجومية[٢٣]، هذه الأدوار كانت قد تطورت منذ تسعينيات القرن العشرين وبدأت تتصاعد حتى أصبحت تنافس الدول في أداء المهام وفي أحيان تلجأ الدول الى التعاقد ومنح التراخيص لعمل تلك الشركات للأسباب الاتية[٢٤]:

١. تجنب تحمل مسؤولية قانونية دولية.

٢. عدم القدرة على تحمل تكاليف عالية.

٣. الحاجة الى تقنية متطورة في أسلحة الحرب.

٤. ضعف الدول ادى الى ان تنظر للشركات العسكرية والأمنية الخاصة بوصفها أداة مثالية لحسم الصراع الدولي او الداخلي.

٥. حماية مصالح الدولة الاقتصادية كما فعلت انغولا عام ١٩٩٣ للمحافظة على أبار النفط لديها .

٦. ازدهار الصناعة العسكرية وتوفر السلاح والايدي العاملة والخبرة، اذ حصلت الشركات المصنعة للسلاح على اذونات لتزويد الشركات العسكرية والامنية الخاصة بالسلاح المطلوب.

٧. تعدد النزاعات الدولية بالمقابل لم تتردد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عن اظهار استعدادها لتقديم الحماية او التدخل الانساني للدول والمنظمات الدولية.

تلك الأسباب جعلت الشركات العسكرية الخاصة تنمو حتى أصبحت استثمار مربح في مناطق النزاع في الدول النامية، ولاسيما من قبل الدول الكبرى، وحتى عام ٢٠١٠ قدر حجم السوق العالمية للشركات العسكرية الخاصة بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار إجمالاً وكان يعمل بها نحو مليون فرد، والسمة الرئيسة لتلك الشركات هي ان هويتها القومية غائبة وتهتم بتوظيف من لديه مهارات في استخدام السلاح، وشهدت تلك الشركات تطوراً في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين في الولايات المتحدة الامريكية، حتى اصبح اعتماد الجيش الأمريكي على الشركات العسكرية الخاصة وشركات الأمن الخاصة يوازي الاعتماد على القوات النظامية، وقد تم استخدام تلك الشركات في أنشطة تتراوح من الدعم اللوجستي إلى مهام الحراسة والتدريب ومن ذلك إنشاء القواعد العسكرية والتعهد بتوفير وإعداد الطعام للجيش وأمن القواعد العسكرية الأمريكية وإدارة الأسلحة والتدريب، ووفقاً لمصادر بوزارة الدفاع الأمريكية فإنه حتى شهر آذار عام ٢٠١١ كان عدد الأفراد العسكريين المتعاقدين مع وزارة الدفاع الامريكية في أفغانستان

والعراق (١٥٥٠٠٠) متعاقد وهو عدد أكبر من العسكريين الرسميين الذي يقدر بـ(١٤٥٠٠٠) فرد، وكان المتعاقدون في البلدين يشكلون ٥٢ بالمائة من القوة الأمريكية العاملة هناك[٢٥] .

ويبدو ان لهذه الزيادة في الاعتماد على الشركات الخاصة أسباب عدة منها، خفض التوسع الافقي للجيش الأمريكي، وتأسيس وحدات خاصة لأداء مهام مؤقتة، ومشاركة الوحدات العسكرية الخاصة لتحقيق هدف مرجو، واستخدام الطائرات المسيرة من قبل وحدات ذات مهام خاصة، والاستعانة لأداء مهام تكميلية تجنباً لتحمل المسؤولية الدولية، مما اعطى لتلك الشركات الحق في امتلاك كل الأسلحة حتى أصبحت توازي الجيوش في العدة والعدد .

ثالثاً: نماذج الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

أصبح للشركات العسكرية والأمنية الخاصة حضور في أكثر من ١١٠ دول في العالم[٢٦]، وتعد كبرى الشركات تلك التي انشأتها ومولتها وسلحتها الولايات المتحدة الامريكية، لكن هذا لا يعني ان الشركات العسكرية والامنية الخاصة هي حكراً للولايات المتحدة الامريكية، فقد انتهجت الدول نفس النهج وسارت عليه في تأسيس مثل تلك الشركات ولعل ابرزها :

١. **شركة "سيكورتاس ايه بي Securitas AB"**: تأسست عام ١٩٣٤ في السويد، وهي شركة امنية عالمية لها مكاتب وفروع في ٥٣ دولة ولديها حوالي ٣٠٠ الف موظف، وتقدر عائداتها السنوية بحوالي ١٠ مليار دولار، وتشمل خدمات الشركة، الحراسة، والتحقيقات، وانظمة الانذار المنزلي، ومنع الخسائر، والاستشارات الامنية لتأمين الاحداث الرياضية والتجارية والترفيهية، وغيرها من المهام الامنية[٢٧] .

٢. **شركة "داين كورب انترناشيونال DynCorp International"**: تأسست عام ١٩٥١، في مجال الطيران، وفي عام ١٩٨٧ قدمت خدمات امنية وعسكرية متنوعة لصالح الحكومة الامريكية، بدءاً من اصلاح الطائرات العسكرية، مروراً بحراسة الرئيس الأفغاني، واطلاق بعثات لمكافحة المخدرات في

كولومبيا، ووصولاً الى منع وقوع ابادات جماعية محتملة في افريقيا، تتجاوز ايراداتها السنوية ٣ مليار دولار، وقد قدمت الدعم للقوات الامريكية في بيرو، وكولومبيا، والصومال، والكويت، وانغولا، وهايتي، وكوسوفو[٢٨].

٣. **شركة "بلاك ووتر Black Water"**: وهي شركة امريكية تأسست عام ١٩٩٧، لها باع طويل في تقديم الخدمات العسكرية القتالية لعدد من الدول من ضمنها الحكومة الامريكية، وقدمت خدمات عدة لدول اخرى بعد اخذ الموافقة المشروطة من حكومة الولايات المتحدة الامريكية[٢٩]، ونظراً لما قامت به الشركة من انتهاكات في العراق عام ٢٠٠٣ فقد تعرضت للكثير من الضغوط، واضطرت لتغيير اسمها مرة الى "اكس اي Xe" وحالياً الى "اكاديمي Academi"[٣٠].

٤. **مجموعة "فاغنر Группа Вагнера"**: هي منظمة روسية شبه عسكرية، توصف على انها شركة عسكرية خاصة، شاركت في صراعات مختلفة بما في ذلك الحرب في سوريا عام ٢٠١٣ الى جانب الحكومة السورية، وكذلك الحرب في اقليم "الدونباس" في اوكرانيا من عام ٢٠١٤– ٢٠١٥، لمساعدة القوات الانفصالية في مقاطعتي "دونيتيسك" و"لوهانسك"[٣١]، كما شاركت مجموعة "فاغنر" في دول افريقية عدة في المدة ٢٠١٨– ٢٠٢١، مثل تشاد، اريتيريا، جنوب السودان، الصومال، كينيا، الكونغو، تنزانيا، بوروندي، وجنوب افريقيا، فضلاً عن مشاركتها في ليبيا عام ٢٠١٩، والمجموعة تتعاقد مع وزارة الدفاع الروسية للدخول في صراعات اخرى حسب ما توجهها[٣٢]، ويتم تمويل المجموعة من الدولة الروسية حيث حصلت على ٨٦,٢٦٢ مليار روبل (ما يعادل أكثر من مليار دولار) في المدة من ايار ٢٠٢٢ لغاية ايار ٢٠٢٣، حسب تصريح الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"[٣٣].

٥. **شركة "جيم جونسون Jim Johnson"**: كانت من أوائل الشركات الامنية التي نشأت لأغراض تقديم الحماية، مؤسسها العضو السابق في الفرقة البريطانية الخاصة، الذي أنشئ شركة حماية امنية للشخصيات والمباني العامة، لكن التنافس في هذا المجال أدى الى توسيع دائرة نشاط الشركة الى المجال العسكري، بعد ظهور مفهوم جديد في العلاقات الدولية هو مفهوم "خصخصة الحروب"[٣٤] .

٦. **مجموعة "فرونتير للخدمات اللوجستية Frontier Services Group"**: تأسست عام ٢٠١٤، ويديرها "ايريك دين برينس" مؤسس شركة "بلاك ووتر"، مقرها الرئيس في هونغ كونغ، ولديها مكاتب اقليمية في شنغهاي ودبي ونيروبي ومالطا وجوهانسبرغ، وتركز عملها على اربع مناطق، شرق افريقيا، وشمال غرب افريقيا، وجنوب غرب افريقيا، والشرق الاوسط وشمال افريقيا، وتعد مزود رائد للخدمات الامنية والخدمات اللوجستية والتأمين والبنية التحتية في النفط والغاز والتعدين[٣٥]، وكانت الصين قد تعاقدت مع الشركة للهيمنة على الموارد الطبيعية في افريقيا، والاستحواذ على عمليات التعدين والنفط والغاز الطبيعي[٣٦] .

٧. شركة "هارت سيكيوريتي **Hart Security UK Limited**" البريطانية: تم إنشائها عام ١٩٩٩ ومقرها قبرص، الا نطاقها العالمي الواسع يشمل المكاتب الإقليمية المنتشرة في اغلب أنحاء العالم، وتتمثل مهمة الشركة في توفير بيئة آمنة، وخدمات حماية على الأرض وفي البحر وفي المجال الجوي، والشركة معتمدة دولياً ومتخصصة في الحلول الأمنية المبتكرة والمتكاملة للمناطق المعقدة عبر البر والبحر والجو[٣٧] .

٨. **شركة "اكسكيوتف اوتكومز Executive Outcomes"**: في عام ١٩٩٤ تأسست من قبل مجموعة من ضباط القوات الخاصة في جنوب افريقيا، وقد عرضت خدماتها لإيقاف المذابح في رواندا، لكن الأمم المتحدة رفضت حينها ذلك العرض، واستمرت الشركة تتحين الفرص ووجدت فرصتها للعمل في

انغولا وكينيا[٣٨] وحين دار الصراع في سيراليون عام ١٩٩٥، ساعدت الشركة القوة المسماة "شريبريك Shribrig" للسيطرة على الاوضاء وتحقيق التهدئة والأمن[٣٩]، قبل ان تنهي الشركة أنشطتها عام ١٩٩٨ بعد صدور قانون في جنوب افريقيا يمنع الترخيص لعمل مثل تلك الشركات[٤٠].

٩. **شركة "بانكروفت Bancroft Global Development "**: وهي شركة امنية امريكية تأسست عام ١٩٩٩، ومقرها واشنطن، تنشط في الصومال لتقديم الدعم اللوجستي للميليشيات الحكومية، فضلاً عن تواجدها في جمهورية افريقيا الوسطى[٤١].

١٠. شركة "نورديك كريزيز ماناجيمنت **Nordic Crisis Management AS**": تأسست الشركة في العام ٢٠٠٢، في النرويج كشركة استشارية مستقلة تهدف إلى المساعدة في اوقات الطوارئ وحفظ الأمن وإدارة الأزمات، يقع المكتب الرئيس في العاصمة أوسلو مع فروع في ستافنجر (النرويج)، وستوكهولم عاصمة السويد[٤٢].

١١. **شركة "بلاك شيلد للخدمات الامنية Black Shield Security Services"**: وهي شركة أنشأتها الامارات العربية المتحدة لجذب المقاتلين وتدريبهم عسكرياً، وقد جندت الالاف من طالبي الوظائف من قارتي افريقيا وامريكا الجنوبية، بغرض نقلهم للقتال في مناطق نزاعات تهم الامارات، ومن ذلك المشاركة في دعم قوات الجنرال "خليفة حفتر" في ليبيا، ونشطت الشركة في اليمن وفي تدخلات اخرى خارجية[٤٣].

١٢. **مجموعتي "جرجر" و"هرمعد"**: وهي مجموعات انشأتها ودربتها تركيا لحفظ المصالح التركية في الصومال والمنطقة الاقليمية لإبعاد جيوسياسية تتعلق بطموحات تركيا في صراعها مع دول الخليج العربي[٤٤].

المطلب الثالث

تداعيات نشاط الشركات العسكرية والامنية الخاصة في القارة الافريقية وتحديات سيادة الدولة

أدى وجود الثروات وموارد الطاقة الى ان تكون القارة الافريقية منطقة حيوية، ومحط اطماع مما جعل منها مجالاً مفتوحاً امام تدخلات خارجية، من فواعل دولية وغير دولية، ومن بينها الشركات العسكرية والامنية الخاصة، التي لم ترفض فكرة الانغماس في النزاعات المسلحة في القارة الافريقية بحثاً عن مكاسب وارباح مادية في سوق حرة لعمل مثل تلك الشركات .

وعلى الرغم من مناقشة عمل الشركات العسكرية الخاصة في "وثيقة مونترو" الا ان وجود الشركات العسكرية الخاصة انما يعبر عن حالة تؤثر في سيادة الدولة وتهديد وجودها ، لان اصل وجود الدولة هو تمثيل المواطنين وتحقيق وظائف الحماية والدفاع والرفاهية والمكانة، فضلاً عن الاستقرار السياسي، هذه الوظائف التقليدية بدأت تتلاشى عندما توكل أهمها (وظيفة الحماية) الى شركات خاصة، تتعارض مع وظيفة الدولة وهي الاحتكار الشرعي لممارسة القوة والاكراه، فليس للدولة الحق في تخويل ذلك العنف الشرعي الى شركات عسكرية خاصة، لكن من الممكن تنظيم عمل تلك الشركات من قبل الدول واستخدامها بما يحافظ على وجودها واستقرارها .

وبذلك فان وظائف الدولة بدأت تهتز لان الدول[٤٥] اخذت تدرك حقيقة انه من المستحيل التوسع الى ما لا نهاية بالقطاع العسكري، واكتفت بوجود محدد للقوات العسكرية الحكومية، وترك ما عداها للشركات العسكرية الخاصة على ان تكون في اطار تضعه الدولة، بالمقابل تكون الشركات العسكرية الخاصة حريصة على أداء مهامها ، وتوظيف عناصر مدربة بكفاءة، والخاضعة لمعيار الربح المطلق بمعنى أي جهة سواء الدولة او خارجها تدفع اكثر يكون عمل الشركة العسكرية الخاصة لصالحها ، بمعنى امكانية استغلال النزاعات والحروب القائمة وتغذيتها من قبل

تلك الشركات، واحياناً يكون للشركات العسكرية والامنية دور في احياء الصراعات، لكونها تعتاش عليها[٤٦]، وهذا هو وجه التحدي الخطر لسيادة الدولة، كونها ستواجه قوة عسكرية مدربة وتمتلك التكنولوجيا المتطورة، وتهدد وجود الدولة لاسيما اذا طلبت الفواعل داخل الدولة حماية من تلك الشركات العسكرية الخاصة، حينها سيتم مصادرة العنف من الدولة الى الشركات العسكرية الخاصة، بمعنى الدفع نحو خصخصة الامن ومن ثم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى مثل اثارة التوترات العرقية والاثنية، او القيام بعمليات الاغتيال والتصفيات كما حدث في عملية اغتيال "جوفنيل موريس" رئيس هايتي السابق عام ٢٠٢١، من قبل شركة امنية خاصة[٤٧].

فضلاً عن ذلك فإن التطور السريع لقطاع الشركات العسكرية الخاصة وتنوع أنشطتها يستلزم توضيحاً بشأن حقوقها وواجباتها في النزاعات المسلحة ومن ثم وضعها بموجب القانون الدولي، ونشاطها محل تساؤل في إطار قانون النزاعات المسلحة الدولية عندما تتصرف إلى جانب تدخل عسكري دولي، سواء أجازه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أم لا، وفي حالات الاحتلال العسكري، ووضعها في إطار النزاع المسلح غير الدولي وفي ظل قانون النزاعات المسلحة غير الدولية لهو أكثر تعقيداً بسبب التعريف القانوني المحدود وهيكل المقاتلين والجماعات المسلحة من غير الدول في تلك السياقات[٤٨].

وبعيداً عن قضية التوصيف المهمة، تقترح "وثيقة مونترو"، التي أعدتها وزارة الخارجية السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ٢٠٠٨، إطار عمل للتنظيم والمحاسبة لأنشطة الشركات العسكرية الخاصة على مستوى الأفراد والشركات والدول، غير أن هذه الوثيقة ليس لها قيمة قانونية ملزمة إلى أن تترجم إلى قواعد تنظيمية وطنية ربما تختلف من بلد لآخر[٤٩].

ومن ما سبق يلاحظ أن المشكلة الرئيسة مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة هي انها تضعف قدرة الدولة على احتكار السلطة، لان وجود واستخدام مثل تلك الشركات بمرور الوقت قد يجعل منها كياناً اقوى من الدولة

ومن ثم يشكل تهديداً للحكم المركزي، وهذه الحالة بالنتيجة ستؤدي الى تفاقم الصراع بدلاً من كبحه، بمعنى ان دعم الشركات الامنية والعسكرية الخاصة سيأتي بنتائج عكسية لأنه سيقوض سلطة الدولة ويزيد من احتمال الصراع وعدم الاستقرار.

اولاً: تداعيات دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الصومال وافريقيا الوسطى

منذ تسعينيات القرن العشرين، كانت الصومال تشهد صراعات وفوضى، بين اكثر من جهة محاربة، يتبعون أمراء الحرب من العشائر، وجيوش الفصائل، والمقاتلين المجرمين، والمقاومين الذين يصدون التدخلات الأجنبية، فضلاً عن ذلك شهدت الصومال وجود ٢٥ الفاً من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وفي خضم هذه البيئة المهددة باستقرار جارتيها اثيوبيا وكينيا، كانت ساحات القتال تشهد صراعات المليشيات المتناحرة، ويقاتل اخرون باسم الدين، بينما يعيش الشعب مجاعة مخيفة، ويهرب اخرون ليجدوا انفسهم في مخيمات اللاجئين.

في خضم تلك البيئة ايضاً ينتشر القراصنة في خليج عدن وسواحل الصومال، حيث يتم الاستيلاء على محتويات البواخر والسفن، واعتقال من على متنها كرهائن وطلب فدية من دولهم، مما أدى الى أن توكل الدول للشركات العسكرية والامنية الخاصة الحماية من تلك الاعتداءات[٥٠]، وبموجب ذلك تعمل في الصومال ١٨٠ شركة امنية وعسكرية خاصة من ٣٥ دولة، وظيفتها حماية سفن الشحن الدولية من هجمات القراصنة، وهي بدورها تستخدم القوة القاتلة، وقد بات لهذه الشركات هيئة مشتركة لتمثيل مصالحها أمام الحكومة والمؤسسات المعنية، فضلاً عن ذلك تعمل الشركات العسكرية الخاصة في الصومال لحساب من يدفع اكثر لها، فالصومال تعني لهذه الشركات سوق حرة حقيقية، تنتهز ما يناسبها من تعاقدات في بيئة صراع لا ينقطع، تستباح فيها القوانين وتأجج القلاقل او تكبحها تلك الشركات بما يناسب دورها[٥١].

في العام ٢٠٠٦ غزت اثيوبيا الصومال بدعوة مواجهة التهديد المباشر على الحدود، وأعقبت تلك الحرب حرب أخرى لم تتوقف حتى عام ٢٠٠٩، وازدادت موجة القرصنة في ظل تلك الظروف ووقعت في عام ٢٠١٠ نصف هجمات القراصنة على مستوى العالم قبالة سواحل الصومال، ولمواجهة تلك الظروف استقطب الطلب على الامن عروضاً من جانب الشركات العسكرية الخاصة، لاسيما شركة "هارت سيكيوريتي" البريطانية، وشركة "صومكان كوست كارد" الصومالية الكندية، وعهد اليها مسؤولية حماية الممرات الملاحية من سفن الصيد غير المشروع، ومولت عملياتها من خلال بيع تصاريح صيد ربع سنوية تصل قيمتها الى ٥٠,٠٠٠ دولار امريكي، الا ان شركة "صومكان" لم تكن تسلم الإيرادات المحصلة لوزارة الثروة السمكية بل كانت تستحوذ عليها وتمول بها عملياتها الخاصة، ومن جهة أخرى تعاقدت شركة "نورديك كريزيز ماناجيمنت" لإنشاء قوات أمن لميناء بربرة، كما دخلت شركة عسكرية خاصة أخرى هي شركة "تريتون انترناشيونال" البريطانية للمساعدة على بناء قوات خفر السواحل المكافحة للقرصنة، فضلاً عما سبق فهناك العشرات من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تعمل في الصومال، منها ١١٧ شركة بريطانية، و٣٩ أمريكية، و١٦ جنوب افريقية، والباقي من مختلف دول الاتحاد الأوربي ودول الكومنولث البريطاني، وكذلك روسيا، ويقدر وجود ما لا يقل عن ٢٧٠٠ متعهد عسكري على متن السفن، وثمانية عشر مستودع أسلحة وذخيرة في خليج عدن، وأربعين زورق دوريات مسلح وتعمل هذه القوات البحرية الخاصة الأكثر تطوراً في سوق حرة للشركات العسكرية الخاصة[٥٢]، لكن النتيجة اما تحول الشركة العسكرية الخاصة الى اعمال تشبه القرصنة، او تحولها الى شركة اقرب للمرتزقة منها للشركة العسكرية الخاصة، وهذا ما يفسر عدم قدرة هذا الكم الهائل والمتطور من الشركات العسكرية الخاصة إيقاف هجمات القراصنة وتهديداتهم، فالصومال كما اشرنا اليها بيئة صالحة وسوق حرة للربح الذي تعتاش عليه الشركات العسكرية الخاصة، وعليه ونتيجة لما سبق فأن تداعيات تلك الشركات هي عدم السماح بتوقف اعمال العنف واستقرار الصومال باي حال من الاحوال.

أما في جمهورية افريقيا الوسطى فقد شهدت منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٠، عدداً من الازمات السياسية شملت ستة انقلابات عسكرية، كان اخرها الانقلاب على الرئيس السابق "فرنسوا بوزيزيه"، في اذار ٢٠١٣، وحل محله "ميشيل دجوتوديا"، ومع استمرار الهجمات والهجمات المضادة من قبل انصار "بوزيزيه" وانصار "دجوتوديا" فاز الرئيس الحالي "فوستين آركانج تواديرا" في الانتخابات العامة عام ٢٠١٦، في ظل سيطرة الحكومة على اقل من ثلث مساحة البلاد فقط، مما حدا بـ"تواديرا" طلب المساعدة من الجهات الخارجية والشركات العسكرية والامنية الخاصة، وبمساعدة من القوات الرواندية ومجموعة "فاغنر" الروسية التي وصلت عام ٢٠١٨، واثبتت قدراتها نتيجة العقود المربحة التي حظيت بها في البلاد، استطاعت الحكومة طرد المتمردين من المدن الكبرى واستعادة اجزاء كبيرة من البلاد، لكن الامر لم يمر دون تداعيات تركتها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فقد أثيرت توترات ومزاعم النهب للثروات وانتهاكات حقوق الانسان ومساهمتها في افقار المؤسسات الوطنية، وعلى الرغم من التغيير الحاصل الا ان الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بقيت تنشط في البلاد، وارتفعت حدة التوترات السياسية لاسيما بعدما تناقلت الانباء في كانون الاول عام ٢٠٢٣ بان الحكومة تجري مناقشات مع شركة "بانكروفت"، وهذا ما اكده "تواديرا" بأن الحكومة تتباحث مع الشركة بشأن انشطة مستقبلية[٥٣].

ثانياً: تداعيات دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نيجيريا وليبيريا

في العام ٢٠١٥ استعانت حكومة "جودلاك جوناثان" في نيجيريا بالشركات العسكرية والامنية الخاصة في محاولة منها لصد هجمات "بوكو حرام"، وعلى الرغم من التداعيات الاقتصادية المكلفة حيث كان يتقاضى كل فرد من الشركات العسكرية والامنية الخاصة المتعاقدة بحدود ٤٠٠ دولار امريكي في اليوم، الا ان التداعيات الاخرى كانت اكثر وبالاً اذ سقط نتيجة العمليات بحلول ايلول عام ٢٠١٥ نحو ٢٠ الف شخص ونزوح نحو مليون و٦٠٠ الف شخص، مع تدمير للاقتصاد المحلي وتقويض لسلطة الدولة في المنطقة، وبينما كانت الحكومة قد تعاقدت مع شركتين أمنية

وعسكرية خاصة لدعم عمليات مكافحة التمرد، الا إنَّ عسكريين من دول أخرى كانوا موجودين على الأرض من جنوب افريقيا، واوكرانيا، وروسيا، و(اسرائيل)، الى جانب شركة "ستيب Sttep" أبرز الشركات المتواجدة هناك، اذ شنت حملات فعالة لمكافحة التمرد ضد "بوكو حرام" الا انها من جانب اخر تحولت الى قوات هجومية وعدوانية في البلاد[٥٤]، ويبدو مشهد عدم الاستقرار مألوفاً في ظل عمل مثل تلك الشركات التي تبحث وراء الربح وتعتاش على مصادر النزاع وتغذيتها بعد ان وجدت لها موطئ قدم تستطيع من خلاله تثبيت أركانها .

أما في ليبيريا التي تقع في غرب افريقيا، والتي عانت من حرب أهلية استمرت ١٤ سنة خلفت ورائها القتل والتخريب، وشهدت حينها أكبر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، وبعد أنْ تولى الرئيس الجديد للبلاد اتخذ قراراً لتفكيك الجيش الوطني، بسبب تغافله عن اعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت ابان الحرب، وبما ان مهمة تفكيك الجيش وبناءه حدث كبير ويلاقي ردات فعل مختلفة، نظراً لعدم احتكار الدولة للقوة التي تمكنها من انفاذ سلطة القانون، لاسيما مع وجود امراء حرب لهم قوانين خاصة ورغبة بعدم القاء السلاح للعمل في مجال اخر يتلقون منه الأوامر، ولوجود مثل تلك ردة الفعل العنيفة فقد أسند التعامل مع شركة عسكرية خاصة هي شركة "داين كورب انترناشيونال"، اذ عملت الشركة في ليبيريا بوصفها متعاقداً عسكرياً، مهمتها تسريح الجيش القديم للبلاد وتقديم جيش جديد للحكومة بعد الحرب الاهلية، والولايات المتحدة الامريكية هي من ابرم عقد الجيش الجديد ودفع قيمته، وهي حالة فريدة تستأجر فيها احدى الدول ذات السيادة شركة عسكرية خاصة لتكوين قوات مسلحة لدولة أخرى ذات سيادة، وهنا تبرز مزايا نموذج المتعهد العسكري واخطاره بالوقت ذاته، وما يمكن ان تفعله لاستمرار عملها كشركة عسكرية خاصة تسعى للربح، لاسيما اذا تبين ان مبلغ تكلفة تدريب القوات المسلحة الليبيرية الجديدة بقوام ٢٠٠٠ جندي حتى عام ٢٠٠٩ بلغت نحو ٢٤٠,٥٦ مليون دولار امريكي، وهو ما يجعلها اغلى القوات العسكرية في افريقيا[٥٥] .

ثالثاً: مستقبل دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في قارة افريقيا

إنَّ المستقبل سيشهد بما لا يقبل الشك ان عمل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في السنين القادمة سيتطور من حيث العدة والعدد، وستتمكن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من امتلاك أنواع غير مقيدة من الأسلحة بما يمكنها من أداء مهام ستفوق في كثير من الأحيان مهام الدولة الوطنية، وستكون تلك الشركات متاحة للتعاقد مع الدول ومن الممكن ايضاً مع الفاعلين من غير الدول، لاسيما بعد أن حسم امر تلك الشركات ونشاطها بانه لا يتعارض مع القانون الدولي، لأنها تحمل شارات تميزها عن المرتزقة، كما انها مرخصة من قبل الدول ذات السيادة بموجب عقد .

وبما إنَّ الحرب هي سوق الشركات الخاصة ورأس مالها، فهذا يعني ان مدخولها يزول إذا انتهت الحرب وتوقف القتال وعم الأمن، لذلك فإن من مصلحتها استمرار النزاعات والحروب لمتابعة مصالحها بشكل نشط، فلا يمكن ضمان انضباطها عندما تتحول الى الات قتل في المناطق التي تعمل بها لاسيما دول القارة الافريقية التي وجدت فيها بيئة صالحة لنشاطها، وارض خصبة تنمو فيها وتعمل لحساب من يدفع لها أكثر، من دون اكتراث لحقوق الانسان، ليس هذا فحسب بل سيزداد الطلب على تلك الشركات الخاصة من قبل شركات النفط والتعدين وخطوط الشحن التي تسعى للدفاع عن مصالحها وحمايتها من خطر الاعتداء، فضلاً عن الحاجة لهذه الشركات الخاصة من قبل الدول التي تشهد حروباً اهلية وحروب عصابات .

ومن جانب آخر فقد استطاعت تلك الشركات ان تتكيف مع الظروف ولم تعدم الحيل في ان يكون لها موقع مهم في السياسة العالمية، فمستقبل العالم يسير نحو مرحلة "القروسطية الجديدة" التي تشبه ما كانت عليه الحال في إيطاليا في القرن الثالث عشر، حين سادت أنظمة متنافسة في دول قومية ضعيفة، وجنود مرتزقة يجوبون المدن ويعرضون

خدماتهم العسكرية مقابل المال، وبما ان كل شيء في هذا العالم يسير نحو الخصخصة وانتشار الأسواق الحرة، وما شعرت به الدول من ضرورة الحد من التكلفة البشرية في أرواح جنودها المواطنين، فقد بات الحل الانجع والاسرع هو استخدام المرتزقة عن طريق الشركات الأمنية او العسكرية الخاصة[٥٦] .

إنَ مثار القلق في مستقبل الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة، هو إمكانية تحويل الصراع الى سلعة، لان إعطاء أدوات الحرب لاي شخص يستطيع شراءها سيغير أسلوب الحرب، ومستقبل الحرب، فاذا استطاع المال شراء القدرة على شن الحروب فستصبح الشركات العسكرية الخاصة الكبرى والأفراد الذين لديهم القدرة على استئجارها نوعاً جديداً من القوى العظمى، ووفق هذا المشهد هناك مساران ستسلكهما سوق الشركات العسكرية الخاصة مستقبلاً، الأول هو سوق قوة توسطية وفيه يهيمن المتعهدون العسكريون على السوق، ويعملون بتعاون وثيق مع مستخدميهم، والمسار الثاني فهو سوق حرة وفيه تعمل الشركات العسكرية الخاصة لحساب من يدفع أكثر، ويسعون الى الحرب وقد يختلقونها بدافع الرغبة للربح، هذان المساران المستقبليان يحملان في طياتهما تبعات مختلفة للعالم فيما يتعلق بالسلام والأمن[٥٧]، وللكشف عن ذلك فان استعراض حالات الصومال وافريقيا الوسطى ونيجيريا وليبيريا تفيد في هذا الصدد، لاسيما وانهم يمتدون من اقصى الشرق إلى اقصى الغرب في قارة افريقيا، وافريقيا موقع مهم لأنها بؤرة صراع مسلح، ومن ثم فهي بيئة جاذبة للصناعة العسكرية الخاصة، وستكون على الأرجح مركز مشروعات صناعة الشركات العسكرية الخاصة مستقبلاً، إذ أن العرض ينشد الطلب بطبيعة الحال .

ووجه التحدي للدول الافريقية وغيرها من الدول التي تعمل فيها الشركات العسكرية الخاصة، هو الخشية من ان تلك الشركات هي غير منضبطة في عملها، ولا خلو من وجود جانب قبيح لها، اذ غالباً ما يؤدي العجز الجزئي عن إيجاد فرص عمل للشركات العسكرية الخاصة، الى لجوئها للنهب والسلب والقتل، من دون الاكتراث لتعليمات مستأجريها .

الخاتمة

نخلص مما سبق إنَّ عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والعمليات التي تشنها تندرج في أعمال حروب الجيل الرابع، إذ ان تلك الشركات تستخدم أدوات الحرب واساليبها في سبيل تحقيق أهدافها أو أهدف مستأجريها من الدول او الفواعل من غير الدول، وهذا ما يثير القلق من إن تلك الشركات العسكرية الخاصة يمكن أن تتحول إلى قانون قائم بذاته، وهذا ما سيسهم في ادخال مزيد من الجماعات المسلحة الى مناطق سبق ان مزقتها الحروب، أو تصطدم مع القوات الخاصة المحلية، حينها سيشهد العالم فوضى عارمة وحروب قائمة، طموح المتحاربين فيها الربح فحسب، وأبرز تداعياتها تعقيد الحروب واطالة امدها، أو حتى احيائها من جديد، وانتهاك حقوق الانسان وتفاقم جرائم الابادة، فضلاً عن عدم الاستقرار الذي ستشهده الدول أو مناطق بعينها، ومن ثم التداعيات على مستقبل الدولة وتهديد وظائفها الاساسية في الامن والحماية.

النتائج

بما إنَّ الشركات العسكرية الخاصة والعمليات التي تقوم بها تمثل جزءاً من التحولات في مفهوم الحروب الحديثة، وتثير قضايا وتحديات كثيرة، فهناك بعض النتائج المحتملة لتلك الظاهرة وتداعياتها لاسيما على دول القارة الافريقية التي تشهد نشاطاً متزايداً لعمل مثل تلك الشركات:

١. تفاقم الفوضى والتوتر: اذ يزيد وجود الشركات العسكرية الخاصة من حدة التوتر في المناطق المتأثرة بالنزاعات، حيث يمكن لتورطها تعقيد الوضع وعرقلة الجهود الدبلوماسية لحل الازمات.

٢. زيادة انتشار الميليشيات: تشجع الظروف الفوضوية الناتجة عن نشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على نشوء ميليشيات وجماعات مسلحة غير رسمية تتنافس أو تتعارض مع السلطات المحلية.

٣. تدهور حقوق الإنسان: يرتبط استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان، حيث قد لا تكون تلك الشركات ملزمة بالالتزام بالقوانين الإنسانية الدولية بنفس الطريقة التي يكون فيها الجيش التقليدي.

٤. تأثير على السيادة الوطنية: يؤدي تورط الشركات العسكرية الخاصة في الصراعات إلى تقويض سيادة الدول المعنية، حيث يمكن أن تكون الشركات هي التي تتخذ القرارات الحربية بدلاً من الحكومات.

٥. تحفيز الدور الدولي: يشجع الظهور المتزايد للشركات العسكرية الخاصة على التدخل الدولي في محاولة للتحكم في الفوضى والحد من تأثير تلك الشركات، أو العكس حين يتطلب اشراك تلك الشركات في جهود حفظ السلام.

٦. الاقتصاد الحربي: ينشئ النشاط العسكري الخاص اقتصاداً حربياً يستفيد من الحروب والصراعات، مما يزيد من دوامة العنف واستمراره.

الهوامش

(١) شادي عبد الوهاب، "حروب الجيل الخامس التحولات الرئيسية في المواجهات العنيفة غير التقليدية في العالم"، سلسلة دراسات المستقبل، العدد ١، (ابوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٧)، ص٦ .

(٢) المصدر نفسه، ص٦ .

(٣) معهد شؤون الامن العالمي والدفاع، اجيال الحروب كما وضعها الامريكي الكولونيل وليم اس. ليند، متاح عبر الرابط: https://igsda.org.

(٤) غادة محمد عامر، تطور الصراع الدولي وفق التقدم التكنولوجي وظهور الحروب اللامتماثلة (الحروب غير النمطية)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٠، ص١١ .

(٥) اميل خوري، صراعات الجيل الخامس، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٦)، ص٣٨ .

(٦) سيد غنيم، أجيال الحروب من المعارك النظامية للمعارك غير المتماثلة، متاح عبر الرابط: https://egyptiangeographic.com/ar/news/show/27.

(٧) حازم جري منيخر الشمري، توظيف القوة السيبرانية في استراتيجيات الدول الكبرى الولايات المتحدة وروسيا انموذجا، (بغداد: دار انكي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢)، ص ص٨٦– ٨٧ .

(٨) الحرب الهجينة تجمع بين مكونات الحروب التقليدية والحروب غير التقليدية، أي هي مزيجاً من الادوات العنفية التي تستخدم دفعة واحدة بشكل مدمج، وقد تم تعريف هذه الحروب بانها "استخدام اساليب الحرب المختلفة في وقت واحد وبشكل متكيف يمثل مزيجاً مدمجاً من القدرات التقليدية والتكتيكات غير التقليدية، والاعمال الارهابية، والنشاط الاجرامي، والعنف العشوائي، والاكراه، والفوضى، ويمكن اجراء هذه الانشطة المتعددة الوسائط من قبل وحدات عسكرية منفصلة او من قبل نفس الوحدة، لكنها

تكون موجهة ومتناسقة بشكل عام من الناحية العملياتية في ساحة المعركة لتحقيق الاهداف السياسية المرغوبة" . . . ينظر:

Frank G. Hoffman, Conflict in the 21st Century: the Rise of Hybrid Wars, Potomac Institute for Policy Studies, Arligton, Virginia, December 2007, P14.

(٩) الحرب اللامتماثلة تقوم بين دولة وفاعلين من غير الدول، او بين فاعلين من غير الدول مع بعضهم البعض، أي هي حرب تقع بين طرفين أو أكثر من الأطراف المتحاربة (دول أو جماعات مسلحة) تختلف قدراتها العسكرية بشكل كبير، وقد انتشرت مفردة (الحرب اللامتماثلة) بشكل كبير بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، للتعبير عن حالة عدم التماثل والاختلاف الكبير بين قدرات دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الامريكية، وقدرات مجموعات مسلحة بسيطة، ومؤثرة في الأساليب، في افغانستان . . . ينظر: عبد الامير عبد الحسن ابراهيم، المنهج الواقعي واثره على السياسة الخارجية الامريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١٩٠.

(١٠) الحرب السيبرانية والتي تعتمد على ادوات الكترونية وتشن هجماتها في الفضاء الالكتروني، لتعطيل حسابات او سرقة بيانات، من قبل جهات فاعلة حكومية او غير حكومية لإيقاع الضرر بالتقنيات والترسانات العسكرية، المرتبطة بسلاسل الشبكات الرقمية، والاقمار الصناعية، والطائرات المقاتلة، وانظمة الدفاع الصاروخي، وقد تستخدم الهجمات السيبرانية مستغلة الفضاء الالكتروني لتخريب البنية التحتية المرتبطة بالأنترنت، مثل البيانات السرية للقطاعات الحكومية، والقطاعات الطبية، والأكاديمية، الاقتصادية، وسميت بالحرب نتيجة لحجم الدمار وادراك الخصم للاضطراب الذي يمكن تسببه بمجرد التسلل الى الشبكات الالكترونية لدولة معينة، واحتمالية توسيع نطاق الهجمات في حال كانت معاكسة، اذ يمكن ان تتدهور تداعياتها بنفس اضرار الحرب. . . ينظر:

Adebajo Mosimininuoluwa, Aggression and Self-Defense in Cyberwarfare: The Relevance of International Law, Traditional Journal of Law and Social Sciences (TJLSS) January-June 2023, Vol. 02, No. 01, [01 – 15], Available via the link: https://ojs.traditionaljournaloflaw.com/index.php/TJLSS.

(١١) جهاد محمد حسن، حروب الجيل الرابع وتوظيف الميليشيات والمرتزقة، مركز بيت المقدس للدراسات، ص٧، متاح عبر الرابط:

https://www.noor-book.com.

(١٢) معهد شؤون الامن العالمي والدفاع، مصدر سبق ذكره.

(١٣) قارن مع: حازم جري منيخر الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٨– ٨٩.

(١٤) محمد بركات صعايدة، "دور الشركات العسكرية والامنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد ٧، العدد ١، كلية العلوم الادارية، جامعة الاستقلال، فلسطين، حزيران، ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط: https://journal.pass.ps.

(١٥) احمد انور صيتان العزام، "دور الشركات الامنية المتعددة الجنسية في الحروب والصراعات العسكرية في الوطن العربي ٢٠٠٣– ٢٠٠٥ دراسة حالة العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الاردن، ٢٠١٦، ص١٠.

(١٦) اللجنة الدولية للصليب الاحمر، وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والامنية الخاصة اثناء النزاع المسلح، جنيف، ٢٠٠٨، ص٩، متاح عبر الرابط: https://www.montreuxdocument.org/pdf/document/ar.pdf.

(١٧) مجلس حقوق الانسان، التقرير السنوي للفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان واعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة والعشرون، A–HRC–24–45_ar. .

(١٨) تعيد وثيقة مونترو التأكيد على أن الدول ملزمة بضمان قيام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تعمل أثناء النزاع المسلح بالامتثال للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وتتضمن الوثيقة مجموعة من الممارسات السليمة بالنسبة للدول تزيد على ٧٠ ممارسة من بينها التحقق من السجل السابق للشركات ودراسة الإجراءات التي تمارسها لانتقاء طاقمها، وينبغي على الدول أيضا اتخاذ تدابير عملية لضمان إمكانية ملاحقة موظفي الشركات العسكرية والأمنية في حال وقوع انتهاكات جسيمة للقانون، هذه الوثيقة ثمرة لمبادرة مشتركة أطلقتها حكومة سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقد أُعدت بمشاركة خبراء حكوميين من أستراليا وأفغانستان وألمانيا وأنغولا وأوكرانيا وبولندا وجنوب أفريقيا والسويد وسويسرا وسيراليون والصين والعراق وفرنسا وكندا والمملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية، في اجتماعات عُقدت في كانون الثاني وتشرين الثاني ٢٠٠٦، وتشرين الثاني ٢٠٠٧، ونيسان وأيلول ٢٠٠٨، وقد استُشير ممثلو كل من المجتمع المدني والقطاع العسكري والأمني الخاص، ينظر: وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح. A/63/467–S/2008/636/الأمم المتحدة.

(١٩) هناك اتفاقيتين دوليتين خاصتين بالمرتزقة: الأولى هي الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم التي تبنَتها الأمم المتحدة في ٤ كانون الأول ١٩٨٩ بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/44/34، ودخلت حيز النفاذ في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠١، وحتى نيسان ٢٠١٥، كانت ٣٣ دولة قد صادقت عليها . والثانية اتفاقية إقليمية يرعاها الاتحاد الأفريقي هي اتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا التي تم تبنّيها في "ليبرفيل" في ٣ تموز ١٩٧٧ ودخلت حيز النفاذ في نيسان ١٩٨٥، وحتى نيسان ٢٠١٣، كانت ٣٠ دولة قد أصبحت أطرافاً في الاتفاقية، والهدف من هاتين الاتفاقيتين ليس تنظيم سلوك المرتزقة ووضعهم، بل القضاء على الارتزاق من خلال تجريمهم. وفي القانون الدولي الإنساني فيعتبر الارتزاق في حد ذاته انتهاكاً لبروتوكولات جنيف لعام ١٩٧٧.

(٢٠) محمد بركات صعايدة، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٢١) غبولي منى، "الجوانب القانونية لعمل الشركات العسكرية الخاصة على ضوء القانون الدولي الإنساني خصخصة الحرب"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد ١٩، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، ٢٠١٤، ص٨٢.

(٢٢) محمد بركات صعايدة، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٢٣) محمود مجدي عبد الظاهر السمان، دور الشركات العسكرية والامنية الخاصة في الشرق الاوسط دراسة حالة (شركة بلاك ووتر)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد الثامن، العدد السادس عشر، جامعة الاسكندرية، ٢٠٢٣، ص٩٤٦.

(٢٤) محمد بركات صعايدة، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٢٥) فرانسواز بوشيه سولنييه، القاموس العملي للقانون الإنساني، متاح على رابط الموقع الالكتروني:-https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/shrkt-skry-

(٢٦) اميل خوري، مصدر سبق ذكره، ص٢٤ .

(27) Securitas Annual Report 2016, Contributing to a Safer Society, https://www.securitas.com/globalassets/com/files/annualreports/eng/securitas_annual_report_2016.pdf.

(٢٨) شون ماكفيت، المرتزقة الجدد الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي، ترجمة: إبراهيم البيلي محروس واحمد مكي زيدان، (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ٢٠١٦)، ص١٨ .

(٢٩) محمد بركات صعايدة، مصدر سبق ذكره، ص١١ .

(٣٠) شون ماكفيت، مصدر سبق ذكره، ص١٤ .

(٣١) جهاد محمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص٢٩ .

(٣٢) كورتني وينباوم وميليسا شوستاك واخرون، تحليل للصادرات العسكرية والامنية الصينية والروسية الى افريقيا، معهد ابحاث RAND للأمن القومي، كاليفورنيا، ٢٠٢٢، ص ص٣–٥ .

(٣٣) نقلاً عن: بدر حسن شافعي، دور الشركات العسكرية في الصراعات الافريقية: قوات فاغنر انموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٣، ص٥ .

(٣٤) شون ماكفيت، مصدر سبق ذكره، ص١٨ .

(35) Frontier Services Group, Available via the link, https://www.linkedin.com/company/frontierservicesgroup?trk=similar-pages.

(٣٦) جهاد محمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص٢٩ .

(37) About Us A security provider you can trust, https://hartinternational.com/about-us/overview.

(٣٨) شون ماكفيت، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٣٩) محمد بركات صعايدة، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٤٠) شون ماكفيت، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(41) Bancroft Global Development, https://www.guidestar.org/profile/54-1955545.

(42) About us: Nordic Crisis Management AS, https://nordic-crisis.com/about-us.

(٤٣) محمد بركات صعايدة، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(٤٤) جهاد محمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

(٤٥) من المهم التمييز بين ثلاثة أنماط من الدول: اولاً: الدول المتعاقدة او المستأجرة، التي تستأجر الشركات العسكرية الخاصة، وهي دول لا يتناسب حجم جيوشها مع حجم ادوارها الخارجية، ثانياً: دول الإقليم او المضيفة وهي التي تعمل على أرضها الشركات العسكرية الخاصة، وغالباً ما تكون من دول النزاعات او الدول الهشة، ثالثاً: دول المنشأ او المصدرة وهي التي يقع بها المقر الرئيس للشركة العسكرية الخاصة وهي التي توجه نشاط الشركة حسب ما تريد.

(٤٦) شون ماكفيت، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

(٤٧) محمد بركات صعايدة، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٤٨) فرانسواز بوشيه سولنييه، مصدر سبق ذكره.

(٤٩) راجع بشأن ذلك: وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح، الأمم المتحدة A/63/467–S/2008/636

(٥٠) طالب ياسين، مصدر سبق ذكره، ص٥٤ .

(٥١) شون ماكفيت، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢ .

(٥٢)شون ماكفيت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨ .

(٥٣) حكيم الادي نجم الدين، التوازن بين الشركات الامنية الخاصة بإفريقيا: حالة افريقيا الوسطى، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٤)، متاح عبر الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5848.

(٥٤) سوزي رشاد، اعادة هيكلة الامن: دور الشركات العسكرية والامنية الخاصة في افريقيا ما بين المهام العسكرية والعمليات الامنية– الانمائية، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد ٩، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١، ص ص١٣٤–١٣٦ .

(٥٥) شون ماكفيت، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢ .

(٥٦)شون ماكفيت، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤– ١٥ .

(٥٧) المصدر نفسه، ص ص١٧١– ١٧٢ .